article55egypt

نشرة بالانتهاكات التي تم رصدها من قبل منظمات تحالف «المادة 55» بالسجون ومقار الاحتجاز في مصر خلال الفترة من 1 يناير حتى 31 يناير 2025

COMMITTEE FOR JUSTICE

SHR

الشبكة المصرية لحقوق الانسان
Egyptian Network For Human Rights ENHR

نجدة لحقوق الانسان
Najda Human Rights
نجدة

المادة (55) من الدستور المصري: «كل من يقبض عليه أو يحبس أو تقيد حريته؛ تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامته، ولا يجوز تعذيبه، ولا ترهيبه، ولا إكراهه، ولا إيذاؤه بدنيًا أو معنويًا، ولا يكون حجزه أو حبسه إلا في أماكن مخصصة لذلك لائقة إنسانيًا وصحيًا...».

مستجدات الواقع المصري في يناير 2025

شهد الشهر الأول من العام 2025، تطورات حادة على الصعيدين المحلي والإقليمي، فبعد خمسة عشر شهرًا من العدوان (الإسرائيلي) على قطاع غزة، تحقق أخيرًا اتفاقًا بوقف إطلاق النار داخل القطاع دخل حيز التنفيذ بتاريخ 19 يناير 2025، واحتفلت الاحزاب الموالية بوقفات مؤيدة لدور الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، «الداعم» للقضية الفلسطينية منذ بداية الحرب، وذلك مع استمرار مئات المواطنين قيد الحبس الاحتياطي منذ أكتوبر 2023، وبعدها. وبعد الاتفاق مباشرة، بدأت الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة دونالد ترامب، وعلى لسانه، تروج للتصورات الأمريكية عن اليوم التالي للقطاع المُدمر، والتي تقضي بنقل سكان القطاع إلى الدول المجاورة لاسيما مصر والأردن، و"تطوير" القطاع بمعنى الاستثمار في إعادة الإعمار لتحقيق ربح من موقع القطاع المميز على البحر المتوسط.

وعبرت الرئاسة المصرية عن رفضها لـ "مخطط تهجير الفلسطينيين"، وحشدت مئات المتظاهرين ومكنتهم من الوصول لمعبر رفح الحدودي بين مصر والقطاع، بعد الرفض الأمني المتكرر خلال فترة العدوان لمطالب بعض القوي المدنية بتنظيم قوافل إغاثية للقطاع، وقامت بترحيل أربعة نشطاء أجانب خارج مصر بعد مطالبتهم بمقابلة وزير الخارجية المصري لتنظيم قافلة للمساعدات الإنسانية وقت حصار القطاع في ديسمبر 2023.

خلال الشهر أيضًا، اختتمت مساء الثلاثاء، 28 يناير، فعاليات الدورة الـ 48 لآلية الاستعراض الدوري الشامل لملف حقوق الإنسان المصري أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف. وشهدت الجلسة انتقادات واسعة للسلطات المصرية بسبب ما وصفته منظمات حقوقية محلية ودولية بـ "إنكار متعمد" للانتهاكات الحقوقية المثبتة، وترويج لإصلاحات وهمية مثل "الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان" و"الحوار الوطني"، دون تنفيذ فعلي على أرض الواقع، وأكدت منظمات حقوقية استمرار السلطات في قمع المجتمع المدني وتجاهل توصيات الاستعراض الأممي السابق، مع تصاعد الانتهاكات، مثل؛ الحبس الاحتياطي المطول، التعذيب، الإخفاء القسري وقمع حرية التعبير. وأبرزت تقارير أممية وحقوقية رفض السلطات تنفيذ إصلاحات قانونية جوهرية، ومنها؛ مراجعة قانون الأحزاب وحرية الصحافة وقوانين مكافحة الإرهاب، مع الإشارة إلى الاستخدام المنهج لهذه القوانين لقمع المعارضين والصحفيين والنشطاء السياسيين.

في المقابل؛ زعم الوفد الحكومي أن مصر أحرزت تقدمًا في ملفات مثل الحوار الوطني وإطلاق سراح سجناء، إلا أن منظمات حقوقية وثقت استمرار الاعتقالات التعسفية وإعادة تدوير قضايا المعتقلين السياسيين. كما أُثيرت قضايا تتعلق بانتهاكات السجون وظروف الاحتجاز، وسط شهادات من أسر معتقلين مثل ليلى سويف وجهاد خالد، التي كشفت عن تعرض ذويهم لمحاكمات غير عادلة وتجديد الحبس تعسفيًا. وخلال الجلسة، طالبت عدة دول أعضاء في الأمم المتحدة بوقف انتهاكات حقوق الإنسان في مصر، داعية إلى تعليق عقوبة الإعدام، والانضمام إلى بروتوكولات مكافحة التعذيب، وضمان المحاكمات العادلة، مؤكدين أهمية إنهاء الحبس الاحتياطي المطول وممارسات تدوير المعتقلين.

وعلى الصعيد الحقوقي الدولي أيضًا، كشف تقرير لجنة حماية الصحفيين الصادر خلال الشهر، أن مصر جاءت في المرتبة السادسة عالميًا من حيث عدد الصحفيين المحبوسين، حيث تحتجز السلطات 17 صحفيًا. وسبقتها في القائمة دول مثل الصين و(إسرائيل)، وميانمار، وبيلاروسيا، وروسيا.

وأشار التقرير إلى أن السلطات المصرية تعتمد على الإخفاء القسري للصحفيين كوسيلة لترهيبهم قبل احتجازهم رسميًا، وهو ما يشكل انتهاكًا للقانون الدولي. كما لفت إلى استمرار احتجاز المدون المصري - البريطاني علاء عبد الفتاح، الذي كان من المفترض الإفراج عنه في سبتمبر الماضي، إلا أن السلطات مددت حبسه لعامين إضافيين في مخالفة لقانون الإجراءات الجنائية. وأوضح التقرير أيضًا أن سبعة صحفيين جدد تم اعتقالهم خلال العامين الماضيين، في ظل موجة اعتقالات تزامنت

مع تفاقم الأزمة الاقتصادية في البلاد. ومن بين هؤلاء، رسام الكاريكاتير أشرف عمر، والخبير الاقتصادي عبد الخالق فاروق، وتتكرر التهم الموجهة للصحفيين في مصر، والتي غالبًا ما توصف بأنها «غامضة»، مثل؛ التحريض، التشهير ونشر أخبار كاذبة، ما يعكس قيودًا متزايدة على حرية الصحافة والتعبير في البلاد.

ومع هذا، فطوال الشهر لم تتوان الأجهزة الأمنية والقضائية في استهداف وملاحقة والتنكيل بالسياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وحتى العمال المحتجين على سوء أوضاع معيشتهم والتي تزداد تدهورًا، بدءًا بقرار السلطات المصرية إحالة صانع المحتوى أحمد أبو زيد، إلى محكمة الجنايات، بعد اعتقاله في 7 يناير، واتهامه بالانضمام لجماعة إرهابية والاتجار في العملة الأجنبية دون سند قانوني، وتعرضه للإخفاء القسري لمدة ثلاثة أيام في أحد مقرات الأمن الوطني قبل ظهوره أمام نيابة أمن الدولة العليا، التي قررت حبسه استنادًا لتحريات أمنية. وفي دفاعه، أوضح "أبو زيد" أن المبالغ المالية التي يمتلكها مصدرها أرباح قناته التعليمية على «يوتيوب» وتحويلها يتم عبر حسابه البنكي الرسمي، نافيًا أي علاقة له بتجارة العملات. ورغم ذلك، تم رفض استئنافه على قرار الحبس وتحويله للجنايات بتهمة الاتجار بالعملة، فضلاً عن اعتقال وإخفاء الشاب محمد أحمد علام، المعروف بلقب «ريفالدو»، يوم السبت 10 يناير 2025، وذلك بعد يوم من نشره فيديو ينتقد فيه ملاحقات جهاز الأمن الوطني له بسبب نشاطه السياسي المعارض.

وفي 16 يناير 2025، اعتقلت السلطات الدكتورة ندى مغيث، زوجة رسام الكاريكاتير المحتجز أشرف عمر، والصحافي أحمد سراج، بعد مداهمة منزل «مغيث» من قبل أفراد زعموا أنهم من نيابة أمن الدولة. وتم استجواب الاثنين على ذمة قضية اتهموا فيها بالانضمام لجماعة إرهابية ونشر أخبار كاذبة، وأُخلي سبيل «مغيث» بكفالة مالية، بينما تم حبس «سراج» لمدة 15 يومًا على ذمة التحقيقات، مع توجيه تهم إضافية إليه تتعلق بتمويل جماعة إرهابية ونشر محتوى إلكتروني دون ترخيص.

وفي سياق متصل، استُدعي حسام بهجت، المدير التنفيذي للمبادرة المصرية للحقوق الشخصية، للتحقيق في قضية تتعلق باتهامات بمشاركة وتمويل جماعة إرهابية، استنادًا إلى بيان نشرته المبادرة حول أوضاع المحتجزين في سجن العاشر من رمضان. وبعد استجواب دام أكثر من ثلاث ساعات، قررت النيابة إخلاء سبيله بكفالة مالية، ما يمثل أحدث تطور في سلسلة قضايا مشابهة استهدفت العاملين في المبادرة منذ عام 2020.

على صعيد آخر، واجه الناشر والسياسي هشام قاسم، محاكمة جديدة على خلفية نفس التهم التي حوكم وسُجن بسببها سابقًا. والقضية تعود إلى منشور كتبه "قاسم" في 2023، أشار فيه إلى قضايا فساد تتعلق بشخصيات عامة. ورغم أنه قضى عقوبة بالسجن في القضية ذاتها، عادت النيابة لإحالته إلى المحاكمة مرة أخرى، ما أثار جدلاً قانونيًا حول إعادة محاكمته على نفس الاتهامات.

أما على مستوى الاحتجاجات العمالية، شنت قوات الأمن حملة اعتقالات واسعة ضد عمال الشركة التركية المصرية لصناعة الملابس T&C في مدينة العبور، على خلفية إضراب بدأه العمال في 16 يناير 2025؛ للمطالبة بزيادة الرواتب وتحسين أوضاعهم المعيشية. وأفادت مصادر باعتقال ما لا يقل عن 25 عاملاً، بينهم من تم توقيفهم من منازلهم، فيما أشار شهود عيان إلى نقل العمال المقبوض عليهم إلى قسم أول العبور. وفي 28 يناير، قررت محكمة جنح الخانكة، إخلاء سبيل تسعة من عمال شركة «تي آند سي» للملابس الجاهزة بمدينة العبور، بكفالة ألفي جنيه لكل منهم، على ذمة القضية رقم 264 لسنة 2025 إداري أول العبور، والمتهمين فيها بـ«إثارة الشغب والفتن، والإضراب، وتحريض العمال على الإضراب، والإضرار بمصالح الشركة».

موجز بيانات رصد تحالف المادة 55 للانتهاكات داخل مقار الاحتجاز المصرية يناير 2025

رصدت منظمات تحالف «المادة 55» داخل السجون ومقار الاحتجاز الأخرى في مصر خلال شهر يناير 2025 الانتهاكات التالية:.

خلال يناير 2025، رصدت منظماتنا أربع وقائع ضمن الوفاة داخل مقار الاحتجاز بحق المواطنين، وجاءت واقعة الوفاة الأولي بحق عبد السلام صدومة، الذي توفي يوم الثاني من يناير 2025، في مستشفى أم المصريين بمحافظة الجيزة، التي نُقل إليها بعد معاناة مع مرض السرطان، في ظل تدهور حالته الصحية وغياب الرعاية الطبية اللازمة.

والثانية بحق المهندس الكيميائي أحمد جبر (42 عامًا)، الذي توفي داخل المستشفى الجامعي بالإسكندرية، بعد تعرضه لإهمال طبي إثر إصابته بورم في المخ. وكان «جبر» تعرض للتعذيب الشديد بعد اعتقاله في 2015، وحُكم عليه بالمؤبد في قضية عسكرية.

كما توفي المواطن سعد مدين (57 عامًا)، موجه لغة عربية، داخل سجن برج العرب؛ نتيجة الإهمال الطبي، كذلك توفي المعتقل السياسي متولي أبو المجد (57 عامًا)، في سجن جمصة شديد الحراسة، إثر إصابته بجلطة قلبية، وتدهورت حالته بسبب ظروف الاحتجاز السيئة والمعاملة غير الإنسانية.

وعلي صعيد الانتهاكات ضمن سوء المعاملة داخل السجون وأماكن الاحتجاز، رصدت منظماتنا من سجن وادي النطرون – تأهيل 5، تعرض المعتقلون في هذا السجن لانتهاكات متكررة، تشمل؛ منع العلاج، منع استلام الملابس الشتوية، تقليص وقت الزيارات إلى ربع ساعة فقط وإجبارهم على التريض وهم مكبلون بالقيود الحديدة (الكلبشات).

كما رصدنا استمرار الضابط المدعو حمزة المصري، ضابط الأمن الوطني بسجن برج العرب، في تعمد التنكيل والتضييق علي السجناء وذويهم أثناء الزيارات، حيث بدأت إدارة السجن تسجيل الزيارات في الساعة 4:30 عصرًا، بينما لم يتمكن الأهالي من الخروج إلا بحلول الساعة 8 مساءً، وتعرض الأهالي لتكديس في قاعة صغيرة للغاية، مع تفتيشهم بشكل مهين، وعلى الرغم من عودة تسجيل الزيارات إلى توقيتها الطبيعي؛ إلا أن المعاناة لم تتوقف، حيث يُجبر الأهالي على الدخول إلى السجن منذ الساعة 9 صباحًا، ليبقوا في انتظار طويل حتى الساعة 4 عصرًا، حين يبدأ السماح بزيارات المعتقلين السياسيين.

ومن سجن العاشر من رمضان 6، قام عدد من المحتجزين بإعلان اضرابهم عن الطعام والامتناع عن استلام الوجبات منذ أوائل يناير، احتجاجًا على سوء ظروف الاحتجاز، تقليص مدة الزيارات وسوء الطعام المقدم. ويطالب المحتجزون بتحسين أوضاعهم والإفراج عمن تعدت مدة حبسهم الاحتياطي المدة القانونية. ورفض عدد من المعتقلين السياسيين في سجن العاشر من رمضان، حضور جلسات تجديد الحبس عبر تقنية الفيديو كونفرنس، احتجاجًا على استمرار حبسهم دون مبرر قانوني. ورغم ذلك، قررت المحكمة تجديد حبسهم جميعًا دون الاستماع لشكاواهم أو التحقيق في أوضاعهم.

كذلك وجه الشاب كريم عبد العزيز (24 عامًا)، استغاثة عاجلة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، بعد تعرضه للتعذيب البدني والنفسي على يد ضابط مباحث قسم الجمرك، حيث أفاد «عبد العزيز» بأن الضابط يهدده بتلفيق قضايا جديدة لإعادته للسجن، ويقوم بمداهمات متكررة لمنزله، ما يعرض أسرته، بما في ذلك والدته المريضة وأشقاؤه الصغار، للخطر.

كما رصدنا استغاثة من أسرة السجين محمد طه جميل، والمحتجز في وادي النطرون 430، والذي تعرض للتعذيب والتجريد من ملابسه وتركه عاريًا لفترات طويلة، تحت إشراف الضابط مؤمن عويس رئيس مباحث السجن.

أيضًا تدهورت صحة الخبير الاقتصادي المحتجز الدكتور عبد الخالق فاروق، بشكل كبير، وتم نقله إلى المستشفى إثر أزمة قلبية حادة ناجمة عن الاشتباه في ضيق الشريان التاجي، ومع ذلك وبدلاً من تقديم الرعاية اللازمة؛ أُعيد إلى زنزانة انفرادية في مبنى بعيد داخل السجن.

ولكل ما سبق، ترى المنظمات في تحالف «المادة 55»، أن الأوضاع داخل السجون ومقار الاحتجاز ليست بمستغربة، ولا تخرج عن الإطار العام لتعامل السلطات المصرية مع ملف المحتجزين – خاصة السياسيين منهم –، فالأمر ممنهج وليس مجرد خروقات فردية كما تروج له وزارة الداخلية المصرية.

كما أن سياسة الإفلات من العقاب التي تتعامل بها السلطات المصرية مع منتهكي حقوق الإنسان داخل مقار الاحتجاز لديها، هي التي شجعت وغذت تلك الممارسات وعملت على انتشارها، حتى صارت منهج عمل لدى مصلحة السجون المصرية؛ فلم نر أي قيادة أو مسؤول تم عقابه أو حتى تعنيفه رغم الانتهاكات الثابتة والموثقة التي قد تكون خرجت عنه.

لذا تؤكد المنظمات في تحالف «المادة 55» أن تلك الممارسات التي تتم بداخل سجون ومقار الاحتجاز داخل مصر، تثير مخاوف جدية حول مصير المحتجزين، خصوصًا بعد ازدياد أعداد حالات الوفاة داخل مقار الاحتجاز في الفترة الأخيرة، وتردي الأحوال المعيشية بداخلها.

لذا تطالب المنظمات في تحالف «المادة 55» بفتح تحقيق بخصوص تلك الانتهاكات، ومحاسبة المسؤولين عنها وفقًا لصحيح القانون المصري والدولي، مع تطبيق قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء ولائحة السجون المصرية والتوقف عن مخالفتهما، وتوفير سبل المعيشة التي تليق بإنسانية المحتجزين.

تحالف المادة 55 https://www.facebook.com/Article55egypt

article55egypt

تحالف المادة 55

لجنة العدالة - الشهاب لحقوق الإنسان - الشبكة المصرية لحقوق الإنسان
جوار – نجده لحقوق الإنسان